مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار العشرون
المجلد (٦) العدد (٣)
٢٠٢٥ (١-٣٢)

مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. ياسر أبو حامد

محاضر في العلوم الأمنية بجامعة الاستقلال

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ أغسطس ٢٠٢٥م

الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية، بالتطبيق على جامعة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات عبر استبانة وُزعت على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ونظرية التماسك الاجتماعي(Social Cohesion Theory) التي تشير إلى درجة التماسك الاجتماعي، والوحدة والتضامن والروابط الاجتماعية داخل المجتمع أو الجماعة كإطار للتحليل، وأظهرت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي يؤثر بشكل كبير في الأمن الاجتماعي، وطال تأثيره المجتمع الاكاديمي في الجامعات إذ يعاني من تداعيات متعددة نتيجة الانقسام، سيما على الاستقرار الاجتماعي والبيئة التعليمية، كما كشفت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التأثر بناءً على متغير الجنس، مما يشير إلى رؤية متجانسة بين الذكور والإناث تجاه آثار الانقسام على الأمن الاجتماعي. وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها تحقيق الوحدة الوطنية، وانهاءالانقسام بغية تهيئة الفرص لتحقيق استقرار اجتماعي مستدام الذي سيقود إلى تحقيق الاستقرار السياسي لتعزيز صمود الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال، مع ضرورة إنماء دور المؤسسات الأكاديمية ومشاركتها في دعم جهود المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي، الأمن الاجتماعي، أعضاء الهيئات التدريسية، الجامعات الفلسطينية، جامعة الاستقلال

Abstract

The study aims to measure the level of impact of the political division on social security from the perspective

of faculty members in Palestinian universities, applying it to the university of faculty members at Al-Istiqlal University.The study adopted the descriptive analytical approach to collect data through a questionnaire distributed to a sample of faculty members, and it was analyzed using appropriate statistical methods and the Social Cohesion Theory, which indicates the degree of social cohesion.Unity, solidarity and social ties within society or group as a framework for analysis. The results of the study showed that political division greatly affects social security, and its impact extended to the academic community in universities, as it suffers from multiple repercussions as a result of the division, especially on social stability and the educational environment.The study also revealed no statistically significant differences in the level of impact based on gender, indicating a homogeneous view between men and women regarding the effects of division on social security. It concluded with Ending the division will pave the way for achieving sustainable social stability, which will lead to political stability and strengthen the resilience of Palestinians in the face of the occupation. It is also necessary to develop the role of academic institutions and their participation in supporting national reconciliation efforts. a set of recommendations, the most important of which is achieving .national unity

Keywords: political division, social ,security, faculty members Palestinian universities, Al-Istiqlal University

*** المقدمة**

يُعتبرالانقسام السياسي الفلسطيني المستمر منذ عام ٢٠٠٧ من العقبات الخطيرة التي ألقت بظلالها السلبية على بنية المجتمع وتماسكه، وطالت آثارهـ مناحي حياة الفلسطينيين كافة، سيما منها المرتبطة في تحقيق الأمن الاجتماعي، وقاد الانقسام إلى الفصل الجغرافي الذي إنعكس على أداء المؤسسات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأوجد حكوميتين مختلفتين في سياساتهما واجراءاتهما سيما منها ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي، ما انعكس سلبًا على القيم والاتجاهات المشتركة للفلسطينيين، كالتضامن والتكافل والتعاون والتسامح الاجتماعي، فضلاً عن الانعكاس السلبي على فعالية مؤسسات الحكومة، وتطبيق القوانين والتشريعات، وثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، وببعضهم البعض، وارتفاع في مستوى النزاعات في المجتمع، وضعف مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية، فضلاً عن هشاشة البنية الاجتماعية والأمن الإنساني بمفهومه الواسع، وفي هذا السياق يُعد الأمن الاجتماعي من المؤشرات التي نستدل من خلالها على إستقرار المجتمع من عدمه، كون

أن ذلك مرتبط بشعور الانسان بمنظومة القيم التي تقود إلى الأمان، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والانتماء الوطني التي تعزز المسؤولية الاجتماعية والهوية الوطنية عند المواطن، غير أن الانقسام ألقى بضلالة السلبية عليها، فتراجعت الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين على المستوى الرسمي والشعبي ما أضعف الروابط الاجتماعية ومستوى السلم الأهلي وشبكات الأمان الاجتماع، وبـبيئة كهذه تتنامى فيها مظاهر الاستقطاب والتهميش، ما يجعل الأمن الاجتماعي للفلسطينيين موضع جدير بالاهتمام من قبل الباحثين في سبيل كشف مدى تأثير الانقسام المستمر وتعثر جهود المصالحة طيلة عقدين من الزمن على الأمن الاجتماعي، من هنا تتجلى الحاجة إلى إجراء دراسات تقيس مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي، بهدف التوصل إلى نتائج ومن ثم تقديم توصيات علميۃ قد تسهم في ايجاد حل لهذه المعضلة، ومن خلال قد يستفيد صانعي القرار في بلورة سيناريوهات من شأنها تنهي تلك الحالة في فلسطين.

وبناء عليه قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول: إشكالية الدراسة واسألتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة، أما الثاني تناول: منهجية الدراسة وطريقة جمع البيانات ومجتمعها وعينتها وأداتها وصدقها وثباتها واجراءات التطبيق ومتغيراتها والمعالجة الاحصائية، وأخيراُ تناول الثالث: الطريقة والاجراءات التي تضمنت عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة واسألتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والإطار المفاهيمي و النظري ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة

١.تمهيد: يتناول المبحث الأول عرضاً لإشكاليتها الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وحدودها، ودراسات سابقه وموقع الدراسة منها، وذلك على النحو الآتي: -

*** مشكلة الدراسة**

الانقسام السياسي يعتبره معظم الفلسطينيين من الاشكاليات التي ألقت بظلالها على حياتهم وحال دون تقدم المجتمع وتطوره؛ حيث يرون أن تأثير طال تماسك المجتمع وبنية الجبهة الداخلية، ومنظومة القيم الاجتماعية والاتجاهات السياسية، ومستوى ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، والانتماء الوطني، وباستمرارهـ تتزايد مظاهر التفكك الاجتماعي والاستقطاب السياسي والمجتمعي (رحال، ٧ : 2024)ما يهدد الأمن الاجتماعي باعتباره يأخذ ابعاداً ثقافية واجتماعية تسهم بشكل فاعل في بلورة رؤية المجتمع إزاء سلامة مؤسسات الدولة من جهه، وأمن وسلامة المجتمع وحياة المواطنين من جهة أخرى (Ambrosetti, 439-445:2008)،وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي يُعد هدف ومقصد كل الجهات الفاعلة في المجتمع كونه يسهم في تعزيز الاستقرار على المستوى الفردي والجماعي من هنا يتجلى أهمية ادراك المجتمعات للجانب الأمني منه الذي يتطلب تحقيقه شراكة وازنه من قبل كل الجهات الفاعلة في المجتمع (الزعبي، ٢٥: ٢٠١٨)، وبوصفة مشار إليه ضمناً في الاهداف العالمية التنمية المستدامة وفق خطة الامم المتحدة للتنمية ٢٠٣٠ https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-

goals/، وفي هذا الاطار يبرز دور الجامعات على المستوى الوطني بوصفها تُمثل حيزاً يناط به تناول قضايا المجتمع بالبحث والدراسة وتقديم رؤى علمية من شأنها أن تسهم في تقديم حلول لقضايا المجتمع وإشكالياته التي يعاني منها وتترك أثر على الأمن الاجتماعي من خلال رفع مستوى الوعي المجتمعي حيال المواطنة، وخفض مستوى التوتر الاجتماعي، وتعزيز ثقافة السلم الأهلي، واسهامها من خلال المناهج الدراسية رفع مستوى وعي الطلبة من مخاطر الانقسام السياسي والاجتماعي، وتعزيز الروابط الاجتماعية، وربط المعرفة العلمية باحتياجات الأمن الاجتماعي، وبالرغم من ذلك، إلا إن دورها بحاجة إلى تطوير، في الوقت الذي يُلحظ أن البعض منها متأثراً بمظاهر الانقسام. من هنا يمكن تبويب المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: ما مستوى تأثر الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية؟ بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال، وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي عدداً من الأسئلة الفرعية؛ ذلك على النحو الآتي: –

١– ما هو واقع الانقسام السياسي في فلسطين؟

٢– ما مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي في فلسطين؟

٣– ما مستوى تأثير الجامعات الفلسطينية في مواجهة آثار الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي؟

*** أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي: –

١– التعرف إلى واقع الانقسام السياسي في فلسطين.

٢– التعرف إلى مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي في فلسطين.

٣– التعرف إلى مستوى تأثير الجامعات الفلسطينية في مواجهة آثار الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي.

٤– التوصل إلى نتائج ومن ثم إلى توصيات قد تساعد صانعي القرار في ايجاد حل للانقسام السياسي المستمر منذ عام ٢٠٠٧.

٥– إرفاد المكتبة العربية بدراسة هامة تتناولت قضية أرقت الفلسطينيين، وطال تأثيرها كافة اركان المجتمع.

*** أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من الآتي: –

١– أهمية علمية، سعت الدراسة إلى قياس مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال

٢– أهمية عملية، ستخلص لدراسة إلى نتائج وتوصيات قد تُسهم في تقديم تصور حول سياسات يستطيع صناع القرار الاستفادة منها، وكذلك الجامعات بهدف تطوير دورها في انجاز المصالحة الوطنية وانهاء الانقسام .

٣– أهمية مجتمعية، ستكشف الدراسة مستوى تأثير الانقسام على الأمن الاجتماعي للفلسطينيين، ما يُسهم ذلك في رفع مستوى الوعي المجتمعي وبناء اتجاهات تدرك خطورة تداعيات الانقسام، ما يعزز الجهود التي تهدف إلى انهاءه، وتعزيز الأمن الاجتماعي للفلسطينيين.

*** حدود الدراسة**

تستند الدراسة إلى الحدود الآتية: –

١- **حدود موضوعية،** قياس مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي للفلسطينيين من وجهة نظر اعضاء من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال.

٢- **حدود مكانية،** جامعة الاستقلال إنموذجاً.

٣- **حدود زمنية،** تغطي الدراسة فترة٢٠٠٧ - ٢٠٢٥ وهي فترة الانقسام الذي ما زال مستمراً.

٤- **حدود بشرية،** تُطبق الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال إنموذجاً.

الإطار المفاهيمي و النظري، يتضمن الاطار المفاهمي والنظري الآتي: -

١- الانقسام السياسي، مفهوم جديد أضيف إلى سجل المفاهيم ذات الدلالة السياسية في التجربة الفلسطينيين، وهو سجل يعكس حالة الاختلافات والأزمات التي إنبثقت عن تطورات القضية الفلسطينية منذ بداية عشرينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، فشمل سجل المفاهيم ذات الدلالة السياسية كثير من توصيفات الاختلاف بين الفلسطينيين وحال القضية الفلسطينية عموماً، كالنكبة ١٩٤٨، والنكسة ١٩٦٧، وأحداث ايلول ١٩٧٢، إحتياح الليطاني ١٩٧٨، ومعركة بيروت ١٩٨٢، الانشقاق في حركة فتح ١٩٨٣، وفتح الانتفاضة ١٩٨٣، وفتح المجلس الثوري جماعة صبري البناء أبو نضال، وجبهة الرفض، وجبهة الصمود والتصدي، سلطة العشائر، جماعة اوسلو، السطلة الشرعية، الحكومة الشرعية، الحكومة المقالة، معركة الحسم....الخ (ابراش، ٢: ٢٠٠٩)، فالخلافات بين الفلسطينيين كثيرة حتى بين الفصائل العاملة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، واللافت في الخلاف الذي ما زال قائما إلى يومنا هذا، أنه لم يسجل سابقة في تاريخ العمل الوطني الفلسطيني استمرار خلافاً لمدة طويلة كما هو واقع الحال في الانقسام الراهن، الذي بدأء فعلياً يوم ي ١٤-١٥-٦-٢٠٠٧؛ حيث أقدمت حركة حماس على تنفيذ عملية عسكرية في قطاع غزة استولت بموجبها على المقرات الأمنية والعسكرية والمدنية في قطاع غزة (جاد الله، ٥٣: ٢٠١٩)، ولأول مرة في تاريخ الفلسطينيين إلى جانب الانقسام السياسي يحصل انقسام جغرافي؛ حيث أصبح قطاع غزة تحت سيطرة حكومة مقالة، والضفة الغربية تحت سيطرة حكومة طوارئ كلفها الرئيس محمود عباس، وأضرت هذه الاحداث بالمشروع الوطني الفلسطيني، وأحدثت حالة من الاحباط والاستياء والنفور في الأوساط الفلسطينية والعربية والاسلامية وحتى العالمية الداعمية للحقوق الفلسطينية (صالح، ٢٠٢٢:١٥٦)، والانقسام يشير إلى حالة التباعد والخلاف السياسي الحاد بين القوى والفصائل الفلسطينية، والتي بلغت ذروتها بعد أحداث عام 2007، حين انقسم النظام السياسي الفلسطيني إلى سلطتين منفصلتين جغرافيًا وسياسيًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أدى إلى تعطل العملية الديمقراطية، وتكريس التبعية الفصائلية على حساب الوحدة الوطنية، وفي ٢٠٠٧/٦/١٤ عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً طارئاً وإتخذت مجموعة من

التوصيات وضعتها في تصرف الرئيس محمود عباس وهي:(صالح، ٢٠٢٢:١٥٨)

a.اقالة حكومة اسماعيل هنية.

b.اعلان حالة الطوارئ.

c.تشكيل حكومة طوارئ.

d. اجراء انتخابات مبكرة.

وعليه تم تكليف سلام فياض من قبل الرئيس محمود عباس تشكيل حكومة طوارئ، وأدت اليمين الدستورية في ٢٠٢٧/٦/١٧ أمام الرئيس، واعتبرت حكومة اسماعيل هنيه حكومة مقالة بالرغم من انسحاب وزرار حركة فتح وباقي الفصائل الفلسطينية منها (صالح، ٢٠٢٢:١٦٣)، وبذلك أصبح الانقسام السياسي الفلسطيني واقعاً، وتبع ذلك اختلافاً في السياسات القرارات المتخذة من قبل الحكومتين، سيما وأن الحكومة المقالة أصبحت تسير عكس التيار في بيئة عربية منقسمة على نفسها بين مؤيد ومعارض، وبيئة اقليمية ايضاً منقسمة بين من يقدم الدعم السياسي والمادي كتركيا أنموذجاً، ومن يقدم الدعم العسكري ايران إنموذجاً، وبيئة دولية معادية، في الوقت الذي تفرض اسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة ما أثقل كاهل الفلسطينيين. وبذلك تحقق الانقسام السياسي، وتماشياً مع أهداف الدراسة يمكن تعريف الانقسام السياسي بين االفلسطينيين **إجرائياً** بأنه يشير إلى نزاع سياسي ومؤسسي بين حكومة غزة – الحكومة المقالة – و حكومة رام الله، واصبح سارياً منذ عام 2007 بعد سيطرت حركة حماس على قطاع غزة من خلال استخدام القوة ضد الحكومة التي كانت ترأسها كتلة حماس التي فازت في انتخابات عام ٢٠٠٦ ، وتولّت حكومة الطوارئ إدارة الضفة الغربية، ما أوجد اختلاف في منظومة القيم والاتجاهات السياسية، والقوانين، والعقيدة والأنظمة الأمنية، وتعطل العملية الديمقراطية، وبروز انقسام جغرافي ومؤسساتي واجتماعي ترك بالغ الأثر على الأمن الاجتماعي للفلسطينيين.

٢– الأمن الاجتماعي، يُعتبر الأمن الاجتماعي من التحديات التي برزت بعد انهار الكتلة الشرقية، ولاقى المفهوم اهتمام كبير من قبل الباحثين الذين تناولوا مفهوم الأمن من منظور معاصر بعدما تراجعت الدولة إلى الوراء وأصبح المنظرون يركزون على الانسان في سبيل رفاعيته واسعاده، خاصة أن مفهوم الأمن من منظور معاصر يركز على أمن المجتمع باعتباره اطاراً مرجعياً يتكون من جماعات البشرية، فهذا مَثل حالة من الجدل بين المهتمين بالشأن الأمني من منظور معاصر، وكان لدى Barry Buzan حجة تتوافق مع هذا الطرح المعاصر لمفهوم الأمن من حيث أن المفاهيم التقليدية التي تقوم عليها الدراسات الأمنية أضحت منفصلة عن الواقع ويعد أول من استخدم مفهوم الأمن الاجتماعي بغرض المحاولة لإيجاد مساحة نظرية جديدة للدراسات الأمنية في تناولها لقضايا الأمن (Buzan,431-451:1991) ، لذلك وجد من دافع لاحقاً عن الرؤية المعاصرة لمفهوم الأمن التي تتخذ من الانسان محورها باعتباره أصبح وحدة تحليل رئيسية في القضايا الأمنية (Saleh, 2010 :241-228) ، ويشير مفهوم الأمن اصطلاحاً إلى تقويض الخوف وانعدام الشعور به، وأن يحل مكانه شعور الانسان بالاطمئنان والأمان بأبعاده المختلفة ومنها الأمن لاجتماعي، وهو حق أصيل للانسان لا يمكن أن يجزء بفعل اسباب سياسية أو خلاف ذلك (منصار، ١٤٦: ٢٠٢٣)، وربط مفهوم الأمن ببعده الاجتماعي يشير إلى دلالات المفهوم الاصطلاحي للأمن بمعنى انتفاء الخوف والتهديد عن الانسان

على المستوى الفردي والجماعي وبكل ما هو ذو صلة في حياته (الجيزاني،١٦٤: ٢٠١٤)، وبالرغم من ذلك، إلا أنه يوجد اجماع بين الباحثين والمهتمين في دراسة الأمن الاجتماعي على صعوبة وضع تعريف جامع للمفهوم، فإذ عدنا إلى كتابات افلاطون وأرسطو طاليس سنجد دلالات المفهوم في كتاباتهم، وكذلك رواد علم الاجتماع الذين تناولوا في كتاباتهم دلالات عامة تؤشر إلى المعنى العام للأمن الدال على الطمأنينة وانتفاء الخوف، والأمم المتحدة ووفقاً لبرنامج التنمية البشرية للعام ١٩٩٤ يشير ضمناً إلى الأمن الاجتماعي يدعو إلى سلامة ورفاه الناس كمقياس للأمن وحمايتهم من التهديدات المنتشرة في العديد من مناطق العالم التي تأخذ اشكالاً مختلفة منها العسكري وغيره (٢٢-٢٣:١٩٩٤ ,United nation development program, ، في حين أن لجنة الأمن الإنساني في تعريفها للأمن الانساني اشارت ضمناً إلى الأمن الاجتماعي رأت ضرورة وجود نظم سياسية، واجتماعية، وبيئية، صحية توفر للبشر مقومات البقاء وكسب العيش بكرامة دونما خوف أو تهديد (لجنة الأمن الإنساني،٤ :٢٠٠٣). أما اللجنة الدولية المعنية في سيادة الدول أكدت أن الأمن الإنساني يعني احترام كرامة الناس وحرياتهم الأساسية ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية، حماية حقوق الانسان (اللجنة الدولية، ١٥: ٢٠٠١)، وأكدت أن الأمن الإنساني يعني احترام كرامة الناس وحرياتهم الأساسية ورفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية، حماية حقوق الانسان (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢، ١٥). فيما أشار تقرير للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٥إلى السلامة من مخاطر مثل الجوع، والمرض، والقمع، كما يشمل الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة لحياة الناس اليومية التي تهدد نمط الحياة اليومي". United Nations Development) Programme, May 2005)

وبناء عليه، وتماسياً مع أهداف الدراسة يمكن تعريف الأمن الاجتماعي إجرائياً بأنه أحد أهم أبعاد الأمن الانساني الذي يسعى إلى ايجاد بيئة تنعدم فيها التهديدات والمخاطر يستطيع الانسان بلوغ احتياجاته دون خوف واستمر حصوله عليها، وضمان خفض مستوى النزاعات في المجتمع، وتعزيز التضامن المجتمعي والروابط الاجتماعية ومشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية و التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز السلم الأهلي.

١- الجامعات الفلسطينية، يُعرف القانون رقم ١١ الناظم لشأن التعليم العالي بفلسطين في الفقرة رقم ٢ من الجامعات بأنها: المؤسسات التي تضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس الدرجة الجامعية الأولى، وللجامعة أن تقدم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، ويجوز لها أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم المتوسط وفق أنظمة محددة.

https://www.mohe.pna.ps/moehe/ministerialsystemsandregulations

٢- جامعة الاستقلال، تُعرف بأنها الجامعة الأحدث والأولى في فلسطين التي تختص في التعليم العالي بمجال العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية، ومنذ تأسيها عام ٢٠٠٧ مثلت رافداً رئيسياً لقوى الأمن الفلسطيني بالكوادر والضباط.

https://alistiqlal.edu.ps/about-university

* **دراسات سابقة**

دراسات حول الانقسام السياسي

١- تناولت دراسة سالم (2025) آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، سيما وأنها تعيش منذ 10 سنوات بحالة من الأزمات التي قوضت الاستقرار السياسي، ولن تنجح في تجاوز الانقسام السياسي الذي ألقى بضلاله السلبية على الأوضاع كافة في الدولة الليبية ما يهدد وجودها، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب وتداعيات الانقسام السياسي على الأمن والاقتصاد والسياسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وخلصت إلى أن الانقسام ترك آثاراً وتداعيات طالت الأوضاع كافة في الدولة الليبية وساهمت في تعميق الأزمة، وقدمت توصيات أهمها إكمال عملية التحول الديمقراطي ضمن اطار زمني محدد، وتوحيد المؤسسات، وانهاء حالة الفلتان الأمني.

٢- كما تناولت دراسة رحال (2024)، مدى تأثير الانقسام السياسي والاستقطاب الجماعي على قدرة الشباب في التغيير الاجتماعي بفلسطين، وركزت على الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة الشباب في عملية التغيير سواء كان هذا التغيير اجتماعي أو سياسي، وتسليط الضوء على المعيقات والأسباب التي تحول دون مشاركة الشباب في عملية التغير السياسي، بينت الدراسة أن هناك دور كبير للانقسام السياسي في التأثير السلبي على دور الشباب في عملية التغيير، وخلص الدراسة إلى نتائج أهمها أن الشارع الفلسطيني يفتقر إلى شباب أصحاب حضور مؤثر يمكن لهم أن يشكلوا نماذج لأقرانهم، وعدم توفر إرادة سياسية لإحداث اصلاح سياسي حقيقي في النظام السياسي الفلسطيني.

٣- كما تناولت دراسة خلف الله (2023)، أثر التطبيع العربي على السياسية الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى نظرية صنع القرار والذي بدورها تفسر عملية صناعة القرار وتنفيذه ومتابعته ضمن الدوائر الرسمية، وخلصت الدراسة الى عدّة نتائج أهمها أن التطبيع أضعف الموقف السياسي الفلسطيني، وأوصت بضرورة تطوير استراتيجية موحدة مع فلسطين، لمواجهة التطبيع مع اسرائيل ومنع العدوان على الفلسطينيين.

4- في حين أن دراسة الجبور (2020)، تناولت تأثير الانقسام السياسي على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، سيما منها البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلص الدراسة إلى نتيجة أن الانقسام اثر على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وشكل نكبه جديدة حلت في الفلسطينيين تاركاً أثراً على العلاقات العربية والدولية، وانتهاكات للحريات الديمقراطية داخل النظام السياسي، وأضر في البنية التحتية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر وانتشار الآفات الاجتماعية التي اثرت على النسيج الاجتماعي.

٥- كما هدفت دراسة بني عودة (٢٠١٧) التعرف إلى أهم المخاطر التي تسبب بها الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الفلسطينية باعتبارها تضطلع في مهمة بناء العلاقات الخارجية لفلسطين، فضلاً عن المحافظة على مواصلة دعم الحقوق المشروعة للفلسطينيين من دول العالم، والتي من شأنها

أن تساعد في تحقيق تطلعهم في انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية، وتفترض الدراسة أن الانقسام السياسي الفلسطيني أدى إلى تضاؤل فرص تحقيق الانجازات، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد وتوصلت إلى نتائج أهمها أن الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي ألحق ضررا في المجتمع والفلسطينيين، وأوصل القضية إلى طريق مسدود وزادت من المعاناة ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، انهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية، واعادة النظر في مسار التفاوض والبحث عن بدائل أخرى، وتبني برنامج سياسي وطني .

b- دراسات حول الأمن الاجتماعي

١- تناولت دراسة نجيدة (2023)، الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن، ونحت بإتجاه التأصيل النظري وتحولات مفهوم الأمن، وتحليل المقومات الجيوبولوتيكية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمفهوم، واستعرضت الدراسة بالتحليل سياسات ومستويات وأبعاد الأمن الإنساني ، كما تناولت أهم مدرس الأمن كالمدرسة الاستراتيجية والمعاصرة التنموية، وتطور الدراسات الأمنية بالاستناد إلى مدرسة كوبنهاجن، وخلص إلى نتائج أهمها أن الأمن يتشكل من أبعاد ثلاث، التوازن، والرفاه، والقدرات الاستراتيجية للدولة ارتباطاً بمفهوم الأمن القومي الاستراتيجي، وفي طابعه القومي يعتمد على البيئة الدولية للأمن.

٢- كما تناولت دراسة عبد الله و جواد.(٢٠٢٢). الأمن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية، واكدت على أن الافتقار للأمن الاجتماعي من أهم القضايا التي يعاني منها المجتمع العراقي، بسبب تأثره بعوامل خارجية تمثلت في الحروب والتآمر المكشوف ضده، فضلاً عن عوامل داخلية أهمها التحلل الذي أصاب قيم المجتمع ما أثر في فاعلية النظم الفرعية للمجتمع، وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن الأمن الاجتماعي تجاوز الحق الانساني لجعله فريضه إلهية، وواجباً شرعياً وضرورة من ضرورات استقامة العمران الانساني، وأن الجماعة لا يمكن لها أن تستمر بدون ضمان التماسك والأمن الاجتماعي، وأن اشباع الحاجات الاجتماعية للفرد يتم من خلال انتمائه إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة ما يحقق ذلك الشعور بالطمأنينة وإحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين جماعته الاجتماعية.

٣- أما دراسة صالح.(٢٠٢١). تناولت أهمية التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الاردن، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الادبيات السابقة ذات العلاقة في موضوع الدراسة، وخلصت إلى نتائج أهمها أن وسائل التواصل الاجتماعي تحدث تأثير على الأمن الوطني والمجتمعي من خلال استغلال المنصات في ارتكاب جرائم جنائية، واستغلال الجماعات الارهابية لتلك المنصات عبر التواصل مع عناصرها ومناقشة خططها الارهابية وتحديد المواقع التي ترغب في استهدافها، وتجنيد عناصر جدد ومراقبة حسابات الافراد للاطلاع على اتجاهاتهم وميولهم، فضلاً عن مراقبة الشخصيات الأمنية وتحديد مواقعهم وتحركاتهم، كما أن التهديد المرتبط بالأمن المجتمعي يتضمن اثارة الفتن الطائفية ومحاربة الهوية الثقافية واثارة النزاعات الداخلية، وأوصت بضرورة تعزيز المؤسسات الدينية والاعلامية في تنمية وعي الافراد .

٤- أما دراسة عودة.(٢٠٢٠). تناولت الأمن الاجتماعي ودوره في الحد من ظاهرة المخدرات، كون ذلك يمثل تحدي عصري وله آثار على حفظ التوازن النفسي والعاطفي

والاجتماعي، كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن دور الأمن الاجتماعي في الحد من ظاهرة المخدرات التي تعد من أهم عوامل تهديد الأمن الاجتماعي والأسري داخل المجتمع من خلال تناول المشكلات الناجمة عن تعاطي المخدرات وتحليلها، وبيان أسبابها وآثارها، وخلصت الدراسة نتائج أبرزها أن عائلات متعاطي المخدرات تعاني من مشكلات مرتبطة ببنية الأسرة و المجتمع، كما أن لتربية الابناء أهمية قصوى في انحرافهم نحو تعاطي المخدرات، في ضوء النتائج التي أوصت الدراسة بضرورة الشراكة الكاملة لصياغة رؤية تهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي تشترك بها قنوات التنشئة الاجتماعية للحد من الظاهره.

٥- كما أن دراسة رضوان.(٢٠١٩). تناولت متطلبات الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، وهدفت الدراسة إلى تعريف الاطار المفاهيمي للأمن الاجتماعي، فضلاً عن التعرف إلى واقع الأمن الاجتماعي لطلبة المرحلة الثانوية في مصر، والكشف عن العوامل التي تسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي للطلبة، من خلال تحليل المناخ المدرسي بهدف التوصل إلى العناصر التي تساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي للطلبة، وخلصت الدراسة إلى تقديم مقترحات اجرائية تساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي للطلبة، كما أعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل المناخ السائد في المدارس ودوره في تحقيق الأمن الاجتماعي للطلبة.

٦- تناولت دراسة الزعبي .(٢٠١٨). محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره: دراسة استشرافية على عينة من طلبة جامعة الكويت اتخذت الدراسة من الأمن الاجتماعي موضوعاً يركز على الشرئح الشبابية كون الجيل الشاب يعد الشريحة الاهم والمؤثرة في المجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما هدفت الدراسة للكشف عن ركائز ومقومات الأمن الاجتماعي والمخاطر التي تهدده، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وسحب عينة عشوائية منتظمة من بعض الكليات النظرية والعلمية في جامعة الكويت قوامها ٥٠٠ طالب وطالبة، ومن خلال الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع المعلومات، وكشفت الدراسة عن أن هناك مخاطر عدة تهدد الأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي، من أبرزها انتشار المخدرات والبطالة والفساد، كذلك ارتفاع معدلات العنف والجريمة والفتنة الطائفية والجمود الديني.

*** موقع الدراسة من الدراسات السابقة**

تم الحرص على تناول دراسات سابقة تتناول الانقسام، والأمن الاجتماعي، ويلحظ أن الدراسات السابقة بشقيها الانقسام والأمن الاجتماعي، لا يوجد دراسة ربطت تحليل بين المتغيرين، وقد يعود ذلك لخصوصية الحالة الفلسطينية التي تشتبك فيها محددات كثيره تترك أثر على أبعاد الأمن الانساني ومنها الأمن الاجتماعي الذي يمثل العمود الفقري لاستقرار المجتمعات وازدهار وتقدمها، فتناولت دراسة سالم (2025)، آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، فركزت على الجانب السياسي الذي القى بظلاله على الاستقرار السياسي في الدولة الليبية، كما أن دراسة رحال (2024)، ناقشت مدى تأثير الانقسام السياسي والاستقطاب الجماعي في قدرة الشباب على التغيير في المجتمع الفلسطيني، فركزت على دور الشباب، أما دراسة عبد الله و جواد(٢٠٢٢) تناولت الأمن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية، وعزت ضعف الأمن الاجتماعي لعوامل داخلية وخارجية، أما دراسة صالح

(٢٠٢١)، تناولت أهمية التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الاردن، فركزت في الدراسة على تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن دراسة عودة (٢٠٢٠)، تناولت الأمن الاجتماعي ودوره في الحد من ظاهرة المخدرات، وكذلك دراسة رضوان.(٢٠١٩). تناولت متطلبات الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، وكذلك دراسة الزعبي (٢٠١٨)، محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره: دراسة استشرافية على عينة من طلبة جامعة الكويت، ويلحظ أن الدراسة الراهنه تميزة عن الدراسات السابقة بدراسة مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال، سيما وأن جامعة الاستقلال متخصصة في الشأن الأمني واستطلاع رأي اعضاء الهيئة التدريسة مهم في هذا المجال.

*** الطريقة والاجراءات**

٢– تمهيد: يتضمن المبحث الثاني، منهجية الدراسة وطريقة جمع البيانات ومجتمعها وعينتها وأداتها وصدقها وثباتها وإجراءات التطبيق ومتغيراتها والمعالجة الاحصائية؛ ذلك على النحو الأتي: –

*** منهجية الدراسة**

إستخدمت الدراسة المنهجية الآتية: –

١– المنهج المستخدم، إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه يركز على تحليل الظاهرة المستهدفة بالدراسة كما هي في الواقع، وجمع البيانات حولها إمبريقياً، بهدف تحليل البيانات من مصادرها الأولية، للخلوص إلى نتائج علمية وعملية تسهم في فهم العلاقة بين الانقسام السياسي والأمن الاجتماعي، وتقييم دور الجامعات في الحد من تداعيات الانقسام على الأمن الاجتماعي للفلسطينيين.

٢– نظرية التماسك الاجتماعى (Social Cohesion Theory) تشير نظرية التماسك الاجتماعي إلى التماسك والتضامن والروابط الاجتماعية داخل المجتمع أو الجماعة، كما تتضمن الاشارة إلى الشعور بالانتماء والثقة والتعاون بين الأفراد والجماعات، ما يُسهم في الاستقرار الاجتماعي ورفاهية المواطنين، يُعد التماسك الاجتماعي ركيزة أساسية للحفاظ على تناغم مكونات المجتمع وضمان بقاءه؛ ما يمكن الناس من التعاون ودعم بعضهم البعض ومواجهة التحديات المجتمعية بشكل جماعي https://encyclopedia.pub/entry/٥٤٣٧٦ ، وهذا يُعد من ضروريات تحقيق الأمن الاجتماعي، لذلك تم الاستناد إلى نظرية التماسك الاجتماعي في بناء قائمة الاستبيان التي ستقيس مستوى تأثر الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية بالتطبيق على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال، وتبرير التطبيق في جامعة الاستقلال كونها مؤسسة تعليم عالي تُعنى بالشأن الأمني، ومن ثم تعتقد الدراسة أن اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة لديهم المعرفة

حيال تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي، وهذا ما يجعل من نتائج الدراسة وتوصياتها على درجة من الأهمية، ولعلها تكون مفيدة لصانع القرار السياسي.

٢- **أداة جمع البيانات**، تم بناء قائمة استبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وشملت ثلاثة محاور، تناول المحور الأول، واقع الانقسام السياسي الفلسطيني، والمحور الثاني تناول تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على الأمن الاجتماعي. أما المحور الثالث تناول تأثير الجامعات الفلسطينية في الأمن الاجتماعي. وتكونت قائمة الاستبيان من قسمين؛ حيث احتوى القسم الأول على متغيرات الدراسة، وتكون القسم الثاني من (٣٠) فقرة، وبعد عرضها على المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة من إضافة وحذف وتعديل تم اعتمادها بصيغتها النهائية.

٣- صدق الأداة: هو أن المقياس الذي استخدم في الدراسة، ويقيس بالفعل ما ينبغي أن يقاس؛ حيث تتطابقت المعلومات التي تم جمعها مع الحقائق الموضوعية، وبعد تحكيم أداة الدراسة واعتمادها بالصيغة النهائية، تم تطبيق اختبار الثبات مثل معامل كرونباخ ألفا، وتم استخدام برنامج إحصائي SPSS لتحليل البيانات من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، واختبار (T-Test) واختبار (ANOVA) لتحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أفراد العينة بحسب متغيرات ديموغرافية، النوع الاجتماعي، الدرجة العلمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظفي.

٤- مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال البالغ عددهم ١٠٠ عضو هيئة تدريس وفق بيانات دائرة الموارد البشرية في جامعة الاستقلال متفرغين على سلك التعليم العالي الحكومي، ومن جانب آخر مختصون بالتدريس الأمني باعتبار أن جامعة الاستقلال جامعة تعني في التدريس الأمني ومنح درجات علمية متخصصة في الشأن الأمني.

٥- **عينة الدراسة**، تم اختيار عينة طبقية عشوائية من أفراد مجتمع الدراسة بما يضمن تمثيلاً متوازناً لمجتمع الدراسة وبين التخصصات الأكاديمية المختلفة، لتحقيق درجة عالية من الموضوعية، وتكونت عينة الدراسة من (٥٠) استبانة، وزعت على الأكاديميين والاداريين في جامعة الاستقلال، حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل(٥٠) استبانة، أي بنسبة استجابة بلغت (100%)، وجدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها.

الجدول (١) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدراسة

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	39	%78.0
أنثى	11	%22.0
المجموع	50	%100.0
الدرجة العليمة		
محاضر	13	%26.0
أستاذ مساعد	22	%44.0
أستاذ مشارك فأعلى	15	%30.0
المجموع	50	%100.0
سنوات الخدمة		
أقل من ٥ سنوات	5	%10.0
من ٦_ ١٠ سنوات	5	%10.0
11 –15سنة	24	%48.0
16سنة فأكثر	16	%32.0
المجموع	50	%100.0
المسمى الوظيفي		
نائب رئيس	2	4.0
عميد	4	8.0
مدير	3	6.0
رئيس قسم	10	20.0
عضو هيئة تدريس	31	62.0
المجموع	50	100.0
مكان السكن		
مدينة	30	60.0
قرية	16	32.0
مخيم	4	8.0
المجموع	50	100.0
العمر		
أقل من ٣٥ عام	2	4.0
من ٣٦- ٤٥ عام	15	30.0
46عام فأكثر	33	66.0
المجموع	50	100.0

٦- ثبات الأداة: ويقصد بثبات الاستبانة هو أن تعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها مرات أخرى متتالية، وتبيان أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مره يستخدم فيها أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة وقد قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول رقم (٢): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا	
الدرجة الكلية	50	30	.878	

يتضح من جدول رقم (٢) أن قيمة ثبات أداة الدراسة عند الدرجة الكلية بلغت (.878)، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة مرتفعة من الثبات وقابلة لاعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

٧- إجراءات التطبيق وخطواته: -

١- تحديد موضوع الدراسة والمتمثل في التعرف إلى مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسة في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)،.

٢- بعد التأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بتوزيع (٥٠) استبانة على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال أنموذجاً عن الجامعات الفلسطينية.

٣- قامت عينة الدراسة بتعبئة الاستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قام الباحث بجمعها منهم وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة (٥٠) استبانة.

٤- قام الباحث بتسليم الاستبيانات إلى المحلل الإحصائي والذي قام بدوره بإدخالها إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

٨- المعالجة الإحصائية: بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب، لإجراء المعالجة الإحصائية للبيانات بإعطائها أرقاماً معينة، حيث أعطي كل مستوى من مستويات درجة الموافقة درجة معينة، فأعطيت، درجة موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات، درجة محايد (٣) درجات، معارض (٢) درجتان، معارض بشدة (١) درجة واحده. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، تحليل التباين الاحادي One Way (ANOVA)، اختبار ت لمجموعتين مستقلتين Independent Sample t -test)، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

*** تحليل نتائج الدراسة**

٣- تمهيد: يتضمن المبحث الثالث عرض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، وذلك على النحو الآتي: -

*** النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة**

١- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، ما واقع الانقسام السياسي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)؟

للإجابة عن السؤال الأول، استُخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة، وعلى الدرجة الكلية عند العينة، ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائياً والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالآتي: -

a. (من ١- أقل من ١,٨) مستوى منخفض جداً.
b. (من ١,٨- أقل من ٢,٦) مستوى منخفض.
c. (من ٢,٦- أقل من ٣,٤) مستوى متوسط.
d. (من ٣,٤- أقل من ٤,٢) مستوى مرتفع.
e. (٤,٢ فأعلى) مستوى مرتفع جداً.

وحُسبت الفترات الخاصة عن طريق قسمة المدى= (٥-١=٤) على عدد الفترات (٥)، تم استخراج طول الفئة (8)، لذلك نجد أن الفئة الأولى (١- ١,٨) بإضافة (٠,٨) الى الحد الأدنى (١)، ويمكن استخراج باقي الفئات بنفس الطريقة. كما هو موضح في جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات واقع الانقسام السياسي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	يعيق الانقسام استقرار النظام السياسي.	4.70	.46	مرتفع جداً
2	4	يؤدي الانقسام إلى ضرراً في جهد إقامة دولة فلسطينية.	4.52	.58	مرتفع جداً
3	3	يؤدي الانقسام إلى ضعف في إدارة مؤسسات الحكومة.	4.40	.67	مرتفع جداً
4	2	يضعف الانقسام فعالية مؤسسات الحكومة.	4.38	.78	مرتفع جداً
5	8	يسبي الانقسام الكراهية بين المواطنين.	4.38	.70	مرتفع جداً
6	9	يؤدي الانقسام إلى تغير المواطنين من المشاركة السياسية.	4.30	.79	مرتفع جداً
7	5	يؤدي الانقسام إلى ازدواجية في تطبيق القوانين.	4.18	.77	مرتفع
8	6	يؤدي الانقسام إلى أزمة في تمثيل فلسطين خارجياً.	4.14	1.05	مرتفع
9	7	يضعف الانقسام من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.	4.04	.83	مرتفع
10	10	يعيق الانقسام عمل مؤسسات حقوق الانسان.	4.04	.88	مرتفع
		الدرجة الكلية	4.31	.49	مرتفع جدا

يتضح من جدول رقم (٣) أن الدرجة الكلية لواقع الانقسام السياسي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، كانت مرتفعة جدا على الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ٨، ٩)؛ حيث كان الوسط الحسابي لها أكثر من (4.2). وكانت مرتفعة

على الفقرات (٥، ٦، ٧، ١٠) كان الوسط الحسابي لها ما بين (3.4-4.2)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً جدا، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.31). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٥) أن الفقرة (١) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.04)، والانحراف المعياري (.46)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (١٠) حصلت على أقل الفقرات (متوسطاً حسابياً) (4.04)، وانحراف معياري (.88)، ومستوى مرتفع. ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك عينة الدراسة أن واقع الانقسام السياسي ترك أثر سلبي على آمال الفلسطينيين في انهائه، بالرغم من الجهود التي بذلت في عام ٢٠١٤-٢٠١٥ إلا أن الانقسام الجغرافي والاداري بقي سيد الموقف دون تحقيق اي تقدم على أرض الواقع، وبالرغم من توقيع اتفاق الشاطئ بين حكومة غزة وحكومة رام الله في ٢٠١٤/٤/٢٣ الذي أدى إلى اجواء من التفاؤل حول تشكيل حكومة توافق وطني قادرة على انهاء معاناة الفلسطينيين في غزة، إلا أن هذا الاتفاق سرعان ما انهار بسبب تمسك حركة حماس بملف الأمن في غزة (التقرير الاستراتيجي، ٢٨، ٢٠١٤-٢٠١٥)، وألقى الانقسام السياسي بظلاله على المشروع الوطني للفلسطينيين الذي أضحى يعاني من أزمات مرتبطة بتحديد اولويات المشروع الوطني وبطرق ادارة النزاع مع الاحتلال الاسرائيلي وبوجود برنامج سياسي وطني متفق عليه، وبالقدرة على استيعاب قدرات وطاقات الفلسطينيين في الداخل والخارج (التقرير الاستراتيجي،٢٨: ٢٠١٦-٢٠١٧)، وانتكست جهود المصالحة الوطنية عندما تم استهداف موكب رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد بصحبة رئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج بعملية تفجير أثناء زيارته لغزة بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٣ واتهمت حرحة حماس من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ تلك العملية (التقرير الاستراتيجي، ٣٠: ٢٠١٨-٢٠١٩)، وفي ٢٠٢١/٩/٦ تم اجراء انتخابات الهيئات المحلية في الضفة الغربية، وفي بيانين منفصلين ورفضت حركة حماس والجهاد الاسلامي اجرائها في قطاع غزة (التقرير الاستراتيجي، ٣٠، ٢٠٢٠-٢٠٢١)، وهذا ما ترك أثراُ سلبياُ على القضية الفلسطينية من حيث عدم وجود قيادة موحدة تمثل الفلسطينيين ما تسبب في اضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس، وارتد ذلك سلباً على مستوى تمثيل الفلسطينيين خارجياً (صبحي، ٧٢: ٢٠١٧)، فضلاً عن أن الانقسام أضعف مشروع السلام وأصبح الفلسطينيين ضعفاء على طاولة المفاوضات أمام الاسرائيليين، ووفر فرصة للتهرب من استحقاقات عملية السلام والالتزم بالقرارات الدولية التي تشير إلى انهاء الاحتلال وايجاد تسوية تفضي إلى اقامة دولة فلسطينية، وفتح الباب على مصرعية للتكهن بأن الفلسطينيين غير جاهزين للحل السياسي (جاد الله، ٤٦: ٢٠١٩).

٢- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)؟

جدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
11	11	يسهم الانقسام في رفع مستوى التوترات في المجتمع.	4.20	.64	مرتفع جدا
12	20	يضعف الانقسام شبكات الأمان الاجتماعي.	4.18	.69	مرتفع
13	13	يعزز الانقسام من تفكك الروابط الاجتماعية.	4.16	.62	مرتفع
14	17	يعزز الانقسام من الانتماءات الفصائلية على حساب الهوية الوطنية.	4.12	.72	مرتفع
15	19	يحمي الانقسام من تعبير الخوف عن المشاركة في الفعاليات الجماهيرية.	4.08	.70	مرتفع
16	15	يضعف الانقسام من التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني.	4.04	.60	مرتفع
17	16	يسهم الانقسام في ترسيخ مستوى السلم الأهلي.	4.04	.67	مرتفع
18	18	يشكل الانقسام قلقا نا للرأي العام في المجتمع.	4.04	.67	مرتفع
19	12	يضعف الانقسام التضامن العضوي.	4.00	.76	مرتفع
20	14	يضعف الانقسام من مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية.	3.92	.75	مرتفع
	الدرجة الكلية		4.08	.49	مرتفع

يتضح من جدول رقم (٤) أن الدرجة الكلية لمستوى مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، على المحور الثاني كانت مرتفعة جدا على الفقرات (١١)؛ حيث كان الوسط الحسابي لها (4.2). وكانت مرتفعة على الفقرات (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠)؛ حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (3.4-4.2)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.08). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٥) أن الفقرة (١١) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (4.20)، والانحراف المعياري (.64)، وبمستوى مرتفع جدا، أما الفقرة (14) حصلت على أقل الفقرات متوسطاً حسابياً (3.92)، وانحراف معياري (.75)، ومستوى مرتفع. ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى وعي أعضاء الهيئة التدريسة في جامعة الاستقلال لما يترتب على الانقسام السياسي وآثار على الأمن الاجتماعي، فقد تضرر الفلسطينيين اجتماعياً من الوضع القائم ففي بداية الانقسام كان سياسياً وسلطوياً انخرطت فيه الفصائل السياسية، ثم أصبح رويداً يتطور ليطال شرائح المجتمع، واستشرت حالة من الكره والحقد بين الشرائح الاجتماعية تبعاً لإنتمائها السياسي أو اتجاهاتها السياسية، كما قاد الانقسام إلى تدني المستوى المعيشي للفلسطينيين في قطاع غزة وأصبحوا معزولين عن العالم الخارجي، ويعتمدون على المساعدات والتبرعات من الخارج ومن وكالة غوث، ما أدى إلى ارتفاع حاد في مستويات البطالة فقد وصل مستوى البطالة في غزة ٨٠٪ في عام ٢٠٢٤ وفقاً للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx(lang=ar&ItemID=٥٩٠?؛ وارتد على النسيج الاجتماعي والقيم الاجتماعية ما سهل من عمليات استغلال الفقراء والمحتاجين، وأصبح يؤثر على العلاقات الاجتماعية بين أبناء العائلة الواحدة، وأحدث شرخاً وصل إلى حد القطيعة بين أبناء الاسرة الواحدة، فتغلل الحقد والكراهية وتفكك الاسر، وازدياد في ظاهرة العنف الأسري ، والتّسرب من المدارس، فضلاً عن الآثار النفسية والقلق والتوتر المستمر(جاد الله، ٤٨-٤٩: ٢٠١٩).

٣- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:** ما تأثير الجامعات الفلسطينية في الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)؟

جدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى فقرات تأثير الجامعات الفلسطينية في الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)

الرقم	ترتيب الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
21	29	تقصر الجامعات في ربط المعرفة العلمية باحتياجات الأمن الاجتماعي.	3.66	1.14	مرتفع
22	27	تنمي الجامعات المسؤولية المجتمعة.	3.52	.91	مرتفع
23	21	تسهم الجامعات في رفع مستوى الوعي المجتمعي حيال المواطنة.	3.36	.98	مرتفع
24	26	تؤدي الجامعات دوراً يسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية.	3.34	.98	مرتفع
25	30	تدعم الجامعات النشاطات اللامنهجية التي تعزز الانتماء الوطني.	3.34	.85	مرتفع
26	22	تضطلع الجامعات بدور يساعد في خفض مستوى التوتر الاجتماعي.	3.32	.94	مرتفع
27	23	تعزز الجامعات ثقافة السلم الأهلي.	3.28	1.03	مرتفع
28	25	تنمي الجامعات مفهوم العدالة الاجتماعية.	3.12	1.14	متوسط
29	28	تقدم الجامعات حلولاً علمية للإشكاليات في المجتمع.	3.10	.95	متوسط
30	24	تسهم المناهج الدراسية في الجامعات بالتوعية من مخاطر الانقسام الاجتماعي.	3.04	1.11	متوسط
		الدرجة الكلية	3.31	.78	مرتفع

يتضح من جدول رقم (٥) أن الدرجة الكلية لمستوى مستوى تأثير الجامعات الفلسطينية في الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، كانت مرتفعة على الفقرات (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠)، حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (4.2-3.4)، وكانت متوسطة على الفقرات (٢٤، ٢٥، ٢٨) حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (3.4-2.6)، وبذلك جاء الوسط الحسابي للدرجة الكلية مرتفعاً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.31). كما نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (٥) أن الفقرة (٢٩) حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية (3.66)، والانحراف المعياري (1.14)، وبمستوى مرتفع، أما الفقرة (٢٤) حصلت على أقل الفقرات؛ وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.04)، وانحراف معياري (1.11)، ومستوى متوسط. ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن عينة الدراسة ترى أن الجامعات تضطلع بدور هام في تعزيز الأمن الاجتماعي، هذا ما يشير إلى أن أعضاء الهيئات التدريسة في االمجتمع الاكاديمي يدركون دور الجامعات في هذا المجال الذي يساعد في تحقيق الاستقرار والوعي الاجتماعي ، وينمي والمسؤولية الاجتماعية، وربط المعرفة العلمية باحتياجات االمجتمع. ورفع مستوى الوعي المجتمعي حيال المواطنة. كما أن الجامعات في فلسطين يقع على كاهلها مسئولية كبيرة في ارفاد المجتمع بقدرات مؤهلة تلبي احتياجات المجتمع (درباش، ٣١٣: ٢٠٠٤)؛ حيث أنها جزء من الواقع الاجتماعي المعاش ولا يمكن عزلها عنه، لكونها منارات علمية تغرس قيم الانتماء والتضحية في سبيل الوطن، تعيد صياغة الاتجاهات السياسية للطلبة لجعلهم قادرين على الاسهام في بناء الـمجتمع الذي يعاني من ضغوط كثيرة خاصة منها الانقسام والاحتلال.

٤- النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً) تعزى للمتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، العمر). وتتعلق بهذا السؤال فرضيات الدراسة التالية: -

٢- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)" تعزى لمتغير الجنس، ولفحص الفرضية تم استخدام اختبار (t) والجدول رقم (٦) يبين النتائج: -

جدول رقم (٦) نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين للفروق على الدرجة الكلية لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	ذكر	39	4.2538	.51137	-1.915-	.067
	أنثى	11	4.5000	.32863		
المحور الثاني	ذكر	39	4.0179	.50984	-1.974-	.061
	أنثى	11	4.2909	.37001		
المحور الثالث	ذكر	39	3.2436	.72866	-.944-	.362
	أنثى	11	3.5364	.95318		
الدرجة الكلية	ذكر	39	3.8385	.35057	-1.793-	.096
	أنثى	11	4.1091	.46454		

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≥٠,٠٥)**

يتضح من جدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)". تعزى لمتغير الجنس على الدرجة الكلية وعلى الأبعاد كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية الذكور والإناث يتقاسمون رؤية واحدة تجاه آثار الانقسام على الأمن الاجتماعي، ما يدل على أن الانقسام يمس كافة فئات المجتمع دون تمييز قائم على الجنس، وأن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن البعد المجتمعي للانقسام بوصفة مؤسساتي– وطني يطال كل فئات المجتمع، وينعكس بشكل شامل على المجتمع ومؤسسات التعليم العالي، ما يفسر هذا وجهة نظر الجنسين حيال الانقسام وآثاره، كما قد يكون للخبرة الاكاديمية دوراً في عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى تأثير الانقسام على الأمن الاجتماعي، باعتبارهم أن ادراكهم لتداعيات الانقسام ينبثق من منظور مهني تحليلي غير متأثر في الجنس، كما يعكس ذلك عدم وجود تحيّزات للنوع الاجتماعي **في** موضوع الانقسام السياسي والأمن الاجتماعي ما حال دون وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث.

٣– النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)" تعزى لمتغير الدرجة العلمية، استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:

جدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاضر	4.2077	.49238
أستاذ مساعد	4.3286	.39893
أستاذ مشارك فأعلى	4.3625	.59203
المجموع	4.3080	.48523
محاضر	4.1769	.29199
أستاذ مساعد	3.9905	.52240
أستاذ مشارك فأعلى	4.1125	.58295
المجموع	4.0780	.49251
محاضر	3.2769	.64311
أستاذ مساعد	3.1000	.71554
أستاذ مشارك فأعلى	3.6063	.91102
المجموع	3.3080	.78242
محاضر	3.8872	.18436
أستاذ مساعد	3.8063	.35065
أستاذ مشارك فأعلى	4.0271	.52567
المجموع	3.8980	.39009

ويتضح من جدول رقم (٧) أن هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير الدرجة العلمية وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٨) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المحور الأول	بين المجموعات	.187	2	.094	.388	.681
	داخل المجموعات	11.350	47	.241		
	المجموع	11.537	49			
المحور الثاني	بين المجموعات	.307	2	.154	.623	.541
	داخل المجموعات	11.579	47	.246		
	المجموع	11.886	49			
المحور الثالث	بين المجموعات	2.344	2	1.172	1.992	.148
	داخل المجموعات	27.652	47	.588		
	المجموع	29.997	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.445	2	.222	1.490	.236
	داخل المجموعات	7.012	47	.149		
	المجموع	7.456	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥).**

يتضح من جدول رقم (٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)". تعزى لمتغير الدرجة العلمية على الدرجة الكلية وعلى المحاور كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن إلى اعضاء الهيئة التدريسة في جامعة الاستقلال لديهم اتجاه متقارب كثيراً حيال تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي، بالرغم من أنهم يعملون في مؤسسة تعليم عالي تُعنى بالتدريس الأمني، إلا أنهم ينحدرون من فئات المجتمع كافة الذين يعانون من استمرار الانقسام وآثارة، لذا أتت استجابتهم تشير إلى اتفاق واسع أو وعي مشترك تجاه هذا الأثر السلبي للانقسام.

٤- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)" تعزى لمتغير **سنوات الخدمة،** واستخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين: -

جدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ٥ سنوات	4.5600	.42778
من ٦ــ ١٠ سنوات	4.2400	.49800
11 –15سنة	4.3708	.40160
16سنة فأكثر	4.1563	.59438
المجموع	4.3080	.48523
أقل من ٥ سنوات	4.2800	.49193
من ٦ــ ١٠ سنوات	3.6600	.61887
11 –15سنة	4.1083	.53154
16سنة فأكثر	4.1000	.34448
المجموع	4.0780	.49251
أقل من ٥ سنوات	3.9000	.82462
من ٦ــ ١٠ سنوات	3.4600	.42190
11 –15سنة	2.9000	.70956
16سنة فأكثر	3.6875	.67417
المجموع	3.3080	.78242
أقل من ٥ سنوات	4.2467	.54853
من ٦ــ ١٠ سنوات	3.7867	.27142
11 –15سنة	3.7931	.36075
16سنة فأكثر	3.9813	.35776
المجموع	3.8980	.39009

يتضح من جدول رقم (٩) أن هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير سنوات الخدمة وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك: –

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المحور الأول	بين المجموعات	.804	3	.268	1.148	.340
	داخل المجموعات	10.733	46	.233		
	المجموع	11.537	49			
المحور الثاني	بين المجموعات	1.107	3	.369	1.575	.208
	داخل المجموعات	10.778	46	.234		
	المجموع	11.886	49			
المحور الثالث	بين المجموعات	8.167	3	2.722	5.737	.002
	داخل المجموعات	21.830	46	.475		
	المجموع	29.997	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.045	3	.348	2.499	.071
	داخل المجموعات	6.411	46	.139		
	المجموع	7.456	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≥٠,٠٥).**

ويتضح من جدول رقم (١٠) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)". تعزى

لمتغير سنوات الخدمة على الدرجة الكلية وعلى المحور الأول والثاني حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، ووجدت فروق على المحور الثالث ولمعرفة لصالح من كانت الفروق استخدم اختبار (L.S.D) لدلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخدمة

جدول رقم (١٠) اختبار (L.S.D) لدلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخدمة

المحور	(I)الخدمة	(J)الخدمة	الفرق في المتوسطات(I-J)	Sig.
q3	أقل من ٥ سنوات	من ٦_ ١٠ سنوات	.44000	.318
		11 –15سنة	1.00000*	.005
		16سنة فأكثر	.21250	.550
	من ٦_ ١٠ سنوات	أقل من ٥ سنوات	-.44000-	.318
		11 –15سنة	.56000	.105
		16سنة فأكثر	-.22750-	.522
	11 –15سنة	أقل من ٥ سنوات	-1.00000-*	.005
		من ٦_ ١٠ سنوات	-.56000-	.105
		16سنة فأكثر	-.78750-*	.001
	16سنة فأكثر	أقل من ٥ سنوات	-.21250-	.550
		من ٦_ ١٠ سنوات	.22750	.522
		11 –15سنة	.78750*	.001

يتضح من جدول رقم (١٠) أن الفروق حول في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً) تبعا لمتغير سنوات الخدمة كانت بين فئة (أقل من ٥ سنوات) وفئة (15– 11سنة) ولصالح فئة (أقل من ٥ سنوات)، وكانت بين (15– 11سنة)، و(16سنة فأكثر) ولصالح (15– 11سنة). ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن أعضاء الهيئة التدريسة الجدد الذين خدمتهم في جامعة الاستقلال أقل من 5سنوات ليس لديهم الاطلاع الكافي على الاثار الناجمة عن الانقسام بفعل حداثة تجربتهم الاكاديمة أو انهم لم يتعرضوا لموافف أو اشكاليات ذات صلة بتأثير الانقسام، أما اعضاء الهيئة التدريسية الذين يمتلكون خبرة طويلة، وبسبب فترة الانقسام الطويلة منذ عام ٢٠٠٧ وفشل الجهود كافة التي بذلت من اجل انهائة ، قد يكون قد تولد لديهم شعور قبول نسبي بالوضع القائم، ومستوى من الاعتياد والتكيف مع الواقع الراهن، ما قد أوجد لديهم شعور بالإحباط أو العجز عن التغيير وقلل من حدة تقييمهم لتأثير الانقسام على الأمن الاجتماعي، وبالتالي يتعاملون مع تداعيات الانقسام ببرود، ما بلور لديهم صورة ذهنية حيال التعامل مع الانقسام وتداعيات كأمر واقع لا يترك اثراً على الأمن الاجتماعي بالمقارنة مع وجهة نظر أقرانهم في العمل الأقل خبرة.

٥– النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)" تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، واستخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين: –

جدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نائب رئيس	3.6000	.42426
عميد	4.1000	.57735
مدير	4.3667	.65064
رئيس قسم	4.4400	.42999
عضو هيئة تدريس	4.3323	.46432
المجموع	4.3080	.48523
نائب رئيس	3.8000	.28284
عميد	3.6000	.34641
مدير	4.0667	1.00664
رئيس قسم	4.0900	.41486
عضو هيئة تدريس	4.1548	.46964
المجموع	4.0780	.49251
نائب رئيس	3.0500	1.06066
عميد	3.3500	.40415
مدير	3.6333	1.45717
رئيس قسم	3.6000	.52915
عضو هيئة تدريس	3.1935	.81443
المجموع	3.3080	.78242
نائب رئيس	3.4833	.11785
عميد	3.6833	.44264
مدير	4.0222	.84744
رئيس قسم	4.0433	.37187
عضو هيئة تدريس	3.8935	.33604
المجموع	3.8980	.39009

يتضح من جدول رقم (١١) أن هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير المسمى الوظيفي وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المحور الأول	بين المجموعات	1.378	4	.345	1.527	.211
	داخل المجموعات	10.158	45	.226		
	المجموع	11.537	49			
المحور الثاني	بين المجموعات	1.253	4	.313	1.326	.275
	داخل المجموعات	10.632	45	.236		
	المجموع	11.886	49			
المحور الثالث	بين المجموعات	1.716	4	.429	.683	.608
	داخل المجموعات	28.280	45	.628		
	المجموع	29.997	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.786	4	.197	1.326	.275
	داخل المجموعات	6.670	45	.148		
	المجموع	7.456	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥).**

يتضح من الجدول رقم (١٢) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)". تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على الدرجة الكلية وعلى المحاور كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى درجة عالية من التماثل في اتجاهات اعضاء الهيئة التدريسة في جامعة الاستقلال بغض النظر عن مسمياتهم الوظيفية، فجميعهم يعيشون تحت وطأة الانقسام السياسي ومدركيهن لآثارة وتدعياته على المجتمع الفلسطيني ونظراً لاشتراكهم في ذات البيئة السياسية والاجتماعية، ما ترك ذلك أثراً على مواقفعم ازاء تأثير الانقسام على الأمن الاجتماعي.

٦- النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)" تعزى لمتغير مكان السكن، واستخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين:-

جدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	4.3200	.45667
قرية	4.1750	.52726
مخيم	4.7500	.28868
المجموع	4.3080	.48523
مدينة	4.0867	.51711
قرية	4.0063	.49594
مخيم	4.3000	.23094
المجموع	4.0780	.49251
مدينة	3.0267	.72916
قرية	3.7250	.65269
مخيم	3.7500	.86603
المجموع	3.3080	.78242
مدينة	3.8111	.28971
قرية	3.9688	.48526
مخيم	4.2667	.46188
المجموع	3.8980	.39009

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير مكان السكن وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك: -

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المحور الأول	بين المجموعات	1.069	2	.534	2.399	.102
	داخل المجموعات	10.468	47	.223		
	المجموع	11.537	49			
المحور الثاني	بين المجموعات	.282	2	.141	.571	.569
	داخل المجموعات	11.604	47	.247		
	المجموع	11.886	49			
المحور الثالث	بين المجموعات	5.938	2	2.969	5.800	.006
	داخل المجموعات	24.059	47	.512		
	المجموع	29.997	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.850	2	.425	3.025	.058
	داخل المجموعات	6.606	47	.141	2.399	.102
	المجموع	1.069	2	.534		

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ ٠,٠٥).**

يتضح من جدول رقم (١٣) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في

الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)". تعزى لمتغير مكان السكن على الدرجة الكلية وعلى المحاور كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية. ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن اختلاف مكان الإقامة بين اعضاء الهيئة التدريسة في جامعة الاستقلال لا يؤثر في اتجاهاتهم حيال الانقسام السياسي ولا يحدث تباين في آرائهم حول تأثير على الأمن الاجتماعي، سيما وأن ادراك التأثير هو عام لدى الفلسطينيين بغض النظر عن موقع السكن، ويعود ذلك إلى مستوى الثقافة السياسية السائدة عند أعضاء الهيئة التدريسية والثقافة الوطنية، وتطلع عموم الفلسطينيين إلى الوحدة الوطنية سيما وأن اشكالية الانقسام هي اشكالية وطنية تركت أثراُ سلبياً على الفلسطينيين كافة .

٧- النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)" تعزى لمتغير العمر، واستخدمت المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA) للعينات المستقلة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدولين التاليين: -

جدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر

العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ٣٥ عام	4.7000	.00000
من ٣٦- ٤٥ عام	4.1533	.37007
46عام فأكثر	4.3545	.52684
المجموع	4.3080	.48523
أقل من ٣٥ عام	4.3000	.00000
من ٣٦- ٤٥ عام	3.8733	.46670
46عام فأكثر	4.1576	.49688
المجموع	4.0780	.49251
أقل من ٣٥ عام	3.0000	.00000
من ٣٦- ٤٥ عام	3.4133	.35630
46عام فأكثر	3.2788	.93266
المجموع	3.3080	.78242
أقل من ٣٥ عام	4.0000	.00000
من ٣٦- ٤٥ عام	3.8133	.28307
46عام فأكثر	3.9303	.43917
المجموع	3.8980	.39009

ويتضح من جدول أرقم (١٤) أن هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير العمر وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك: -

جدول رقم (١٤) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)

لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	مستوى الدلالة(P)
المحور الأول	بين المجموعات	.738	2	.369	1.605	.212
	داخل المجموعات	10.799	47	.230		
	المجموع	11.537	49			
المحور الثاني	بين المجموعات	.936	2	.468	2.008	.146
	داخل المجموعات	10.950	47	.233		
	المجموع	11.886	49			
المحور الثالث	بين المجموعات	.384	2	.192	.305	.739
	داخل المجموعات	29.612	47	.630		
	المجموع	29.997	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.163	2	.081	.524	.595
	داخل المجموعات	7.294	47	.155		
	المجموع	7.456	49			

***دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (α≥٠,٠٥).**

يتضح من جدول رقم (١٤) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)". تعزى لمتغير العمر على الدرجة الكلية وعلى المحاور كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية. ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن متغير العمر لا يوجد فروق في ادراك عينة الدراسة لتأثير الانفسام السياسي على الأمن الاجتماعي، وهذا يعبر عن ادراك كل الفئات العمرية لتدعيات الانقسام السياسي ليس فقط على الأمن الاجتماعي وانما على حياة الفلسطينيين عامة.

*** النتائج**

١- الدرجة الكلية لواقع الانقسام السياسي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، كانت مرتفعة جدا.

٢- الدرجة الكلية لمستوى مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، كانت مرتفعة جدا.

٣- الدرجة الكلية لمستوى مستوى تأثير الجامعات الفلسطينية في الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، كانت مرتفعة في الفقرات (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠)؛ حيث كان الوسط الحسابي لها ما بين (3.4-4.2).

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، تعزى لمتغير الجنس، لذلك قبلت الفرضية الصفرية.

٥- هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير الدرجة العلمية، وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، فتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء

الهيئات التدريسة في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، تعزى لمتغير الدرجة العلمية على الدرجة الكلية، لذلك قبلت الفرضية الصفرية.

٦- هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير سنوات الخدمة وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخدمة، واتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، تعزى لمتغير سنوات الخدمة على الدرجة الكلية وعلى المحور الأول والثاني حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ت) عليها أكبر من (٠,٠٥) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، ووجدت فروق على المحور الثالث ولمعرفة لصالح من كانت الفروق استخدم اختبار (L.S.D) لدلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخدمة واتضح أن الفروق حول في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً) تبعا لمتغير سنوات الخدمة كانت بين فئة (أقل من ٥ سنوات) وفئة (15– 11سنة) ولصالح فئة (أقل من ٥ سنوات)، وكانت بين (15– 11سنة)، و(16سنة فأكثر) ولصالح (15– 11سنة).

٧- هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير المسمى الوظيفي وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، إتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، تعزى لمتغير المسمى الوظيفي على الدرجة الكلية على المحاور كافة، لذلك قبلت الفرضية الصفرية.

٨- هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير مكان السكن وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية نم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن، وإتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، تعزى لمتغير مكان السكن على الدرجة الكلية على المحاور كافة، لذلك قبلت الفرضية الصفرية.

٩- هناك فروق بين الأوساط الحسابية لفئات متغير العمر وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر، وإتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسة في الجامعات الفلسطينية (جامعة الاستقلال أنموذجاً)، تعزى لمتغير العمر على الدرجة الكلية على المحاور كافة، وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

*** توصيات**

١- تفعيل جهود انهاء الانقسام السياسي، وفتح حوار وطني حول استراتيجية وطنية تستند إلى المصالح العليا للفلسطينيين وشراكة حقيقية تفضي إلى كسر حاجز الفرقة وتوحيد مؤسسات الفلسطينيين لغرض تعزيز ثقة المواطنين في السلطة الوطنية الفلسطينية وقدرتها على الصمود و مواجهة تحدي الاحتلال الإسرائيلي.

٢- مشهد التأثير السلبي للانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي في فلسطين، وما آل إليه من ارتفاع مستوى النزاعات الاجتماعية وتدني مستوى المشاركة المجتمعية، يفرض ضرورة ايجاد برامج وخطط تعزيز السلم الاهلي والسلام الاجتماعي وتحد من البغضاء والكراهية بين الشرائح الاجتماعية، ما يتطلب وجود دوراً بارزاً للمؤسسات التعليمية سيما منها الجامعات التي ينبغي أن تنمي المسئولية الاجتماعية لدى العاملين فيها ولطلبتها، وترفع مستوى الوعي بمخاطر الانقسام وتأثيراته الاجتماعية السلبية، من خلال عقد مؤتمرات علمية تتناول موضوع الانقسام وتداعياته الاجتماعية، وعقد ورش عمل وفتح حوارات مجتمعية من شأنها أن تنمي قيم التضامن و التماسك الاجتماعي.

٣- ينبغي على الجامعات التركيز على ربط المعرفة الأكاديمية باحتياجات المجتمع المحلي، ورفع مستوى الوعي بالمواطنة بين موظفيها وطلبتها، كون الجامعات تمثل بيئة علمية ترتبط بالواقع الاجتماعي، وتساهم في غرس القيم وبناء الاتجاهات السياسية والاجتماعية لطلبتها وتعمل على اعدادهم ليطلعوا بدور ريادي في خدمة المجتمع الذي يواجه تحديات كثيرة أهمها الانقسام السياسي والاحتلال الاشرائيلي.

٤- لطالما أن الانقسام السياسي يؤثر جميع فئات المجتمع الفلسطيني، بغض النظر عن فروق النوع الاجتماعي، كما أشارت نتائج الدراسة، اذ ينبغي تبني استراتيجيات ومبادرات وطنية شاملة ذات طابع اجتماعي لمعالجة آثار الانقسام، تركز على البُعد المجتمعي والمؤسساتي للأمن الاجتماعي، مع ضمان عدم التمييز المبني على الجنس في كافة البرامج والسياسات، كما يُفضل تعزيز الوعي والتحليل المهني في الأوساط الأكاديمية لضمان استمرارية الفهم الموضوعي والمهني لتداعيات الانقسام بعيداً عن تحيزات النوع الاجتماعي.

٥- العمل على ايجاد برامج ذات طابع اجتماعي تستهدف الشرائح الفقيرة والاكثر تضرراً من الانقسام وعلى وجه التحديد في قطاع غزة بهدف الحد من مظاهر الفقر والعوز والبطاله، والاجتهاد في ايجاد بدائل تسهم في الحد من تفشيها، من خلال توفير دعم لاصحاب الحرف والمشاريع الصغيرة بغية دمج الايدي العاملة في سوق العمل، وهذا من شأنه أن يخفف من العنف الأسري والاغتراب الاجتماعي والتوترات النفسية التي جلبها الانقسام للفلسطينيين.

٦- نظرًا لما أظهرته تقدير اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية) جامعة الاستقلال نموذجاً (لدور الجامعات الفلسطينية في التأثير بالأمن الاجتماعي، فإن الدراسة توصي بضرورة دعم وتفعيل المسئولية الاجتماعية للمجتمع الاكاديمي من خلال تنفيذ مبادرات اجتماعية وعقد حوارات ذات طابع تعلمي وتثقيفي بهدف غرس قيم التسامح والتضامن والتعاون والرحمة والعدالة الاجتماعية واعلاء شأن الوطن والدفاع عنه، ونبذ الفئوية والتعصب، وبناء اتجاهات اجتماعية تتخذ من الوطن والانتماء إليه الدفاع عنه محوراً يرتكز إليه المواطن في تحديد سلوكه.

٧- على الجامعات أن تجتهد في الفكر والسلوك وأن تتوغل أكثر في الاشكاليات التي يعاني منها الفلسطينيين بغية أنماء الاشعور في المسؤولية الاجتماعية، وأن تعمل جاهدة على وربط المعرفة الأكاديمية الاجتماعية باحتياجات الفلسطينيين، والتركيز على رفع مستوى وعي الاطراف ذات العلاقة بالمواطنة من حيث حقوق المواطن، والوجبات الملقات على كاهلة ازاء الدولة والمجتمع، وهذا قد يسهم في تعزيز دور الجامعات في تحقيق رؤيتها ورسالة تعبيراً عن سبب وجودها المتمثل في غرس القيم وبناء الاتجاهات الاجتماعية والسياسية التي من شأنها أن تعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي. نظراً لأن الجامعات تمثل منارات علمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع الاجتماعي.

٨- الاجتهاد قدر المستطاع في توظيف الوعي المشترك لدى أعضاء الهيئات التدريسة في الجامعات الفلسطينة حيال تأثيرها في الحد من تداعيات الانقسام على الأمن الاجتماعي، وبكل الاتجاهات فالحال في فلسطين يتطلب العمل الدؤوب المتسلح في الانتماء للأرض والشعب والهوية القومية والدينية والوطنية، فلا مجال للتوقف أو التقاعس، فيستطيع اعضاء الهيئات التدريسة في الجامعات العمل على ايجاد مناهج تدرس في تتضمن مستوى من القيم والاتجاهات التي من شأنها ان تنمي مفاهيم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والسلم الاهلي، بما ينعكس إيجاباً على طلبة الجامعات باعتبارهم قادة المستقبل ولجعلهم أكثر وعياً ازاء مخاطر الانقسام وتداعياته على أبعاد الأمن الانساني للفلسطينيين وليس فقط الأمن الاجتماعي، ولعل يكون ذلك خطوة في مسيرة انهاء الذي طال أمده.

٩- أن يخضع أعضاء الهيئات التدريسة في الجامعات الفلسطينية إلى برامج توعية وتأهيل مستمر وعلى مختلف مستويات خبرتهم، حول الآثار االمتشعبة للانقسام وآثاره على الأمن الاجتماعي، من خلال عقد مؤتمرات علمية، وندوات وورش عمل، بهدف تسلط ادراك العقبات والتحديات ذات الطابع الاجتماعي التي انبثقت عن الانقسام، لجعل رؤية المجتمع الاكاديمي موحدة ازاء تلك التداعيات، ولتحفيز من اعتاد على حالة التكيف السلبي مع الواقع الراهن، وايجاد مساحة فكرية للنقد النباء لهذا الواقع المرير الذي يعاني منه الفلسطينيين.

١٠- الاستثمار في وحدة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال تجاه تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي، سيما وأن جامعة الاستقلال تختلف عن باقي الجامعات الفلسطينية من حيث انفرادها في التعليم الأمني، وكادرها الاكاديمي والأمني والعسكري يمثل نخبة المجتمع الاكاديمي ولديهم دور مؤثر في المجتمع، فعليهم الانخراط في التوعية المجتمعية للاسهام في الحد من آثار الانقسام وتعزيز التماسك الاجتماعي، نظراً لتقارب رؤاهم بغض النظر عن المسمى الوظيفي.

١١- في ضوء عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أعضاء الهيئات التدريسة في الجامعات الفلسطينية – جامعة الاستقلال أنموذجاً – لتأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي تعزى لمتغير مكان السكن، توصي الدراسة بضرورة توظيف ذلك في تعزيز خطاب الوحدة الوطنية داخل المجتمع الاكاديمي.

١٢- دعم المبادرات في المجتمع الاكاديمي التي من شأنها أن تعزز الثقافة السياسية والمجتمعية التي تنادي بنبذ الانقسام من خلال برامج تثقيفية ومجموعات بؤرية وأنشطة تشاركية بين

الجامعات تعكس هموم المواطن والوطن سيما وأن الانقسام يمثل أزمة تتطلب تكاثف الجهود للحد من تداعياته وآثاره.

١٢- في ضوء نتائج الدراسة التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات عينة الدراسة من اعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية – جامعة الاستقلال أنموذجاً- حول تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي تبعاً لمتغير العمر، توصي الدراسة في تركيز مسارات الوعي المجتمعي بهدف التأثير في صنع السياسة العامة وتضمينها اساليب تستهدف التأثيرات السلبية للانقسام، سيما أن إدراك التأثيرات السلبية للانقسام على المجتمع لا تختلف باختلاف الفئة العمرية، ما يدلل ذلك على وعي بين مختلف الأجيال افي المجتمع الاكاديمي بضرورة إنهاء الانقسام لما لذلك تداعيات سلبية على الأمن الاجتماعي وحياة الفلسطينيين بشكل عام.

١٣- تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي توصي الدراسة تفعيل البرامج المشتركة بين مكونات المجتمع الاكاديمي في فلسطين، بغية توحيد التصورات لأكاديمية تجاه الانقسام وتأثيره على أبعاد الأمن الانساني للفلسطينيين والأمني الاجتماعي أحدها، باعتباره ترك اثراً سلبياً على حياة الفلسطينيين عامة.

١٤- توصي الدراسة الاستثمار في حالة التوافق في الاتجاهات الاجتماعية والمواقف بين أعضاء الهيئة التدريسة في جامعة الاستقلال وعلى خلاف مسمياتهم الوظيفية، عبر تنظيم لقاءات حوارية ندوات وورش عمل مختصة في التأثيرات السلبية للانقسام بغرض تعزز من دور الأكاديميين وتحفيزهم على طرح تصورات ورؤى موحدة تسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي، وتخفيف من آثار الانقسام على بنية المجتمع وقوامه.

١٥- تبعاً للنتيجة التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأثير الانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي تبعاً لمتغير سنوات الخدمة لدى أعضاء الهيئة التدريسة في جامعة الاستقلال ، باستثناء المحور الثالث الذي ظهرت فيه فروق دالة، توصي الدراسة بأن يقدم لأعضاء الهيئة التدريسة مزيداً من المعرفة حول الانقسام وتداعياته على حياة الفلسطينيين كي يتعزز إدراكهم من خلال إجراء برامج توعوية وتدريبية دورية تعزز وعي الأكاديميين بتأثير ات الانقسام على الأمن الاجتماعي، خاصة في الجوانب التي أظهرت فروقاً، وذلك لضمان توحيد الرؤية الأكاديمية وتطوير مخرجات البحث والتحليل في هذا المجال الحيوي.

١٦- تبعاً لمتغير الدرجة العلمية، توصي الدراسة بضرورة استثمار حالة الوعي المشترك لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الاستقلال تجاه التأثيرات السلبية للانقسام السياسي على الأمن الاجتماعي، من خلال تبني برامج توعوية وتدريبية تعزز من هذا الوعي وتُفعّله على مستوى الطلبة والمجتمع، بما يساهم في دعم التماسك الاجتماعي، ويفتح المجال لتبني مواقف أكاديمية ومجتمعية داعمة لإنهاء الانقسام وتعزيز الأمن الاجتماعي في فلسطين.

*** خاتمة**

فى ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها، إتضح أن الانقسام السياسي يعد مؤثراً فعلياً على أبعاد الأمن الانساني كافة ومنها الأمن الاجتماعي، فقد أظهرت الاجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها أن الانقسام تجاوز تأثير الأمن الاجتماعي وطال بنية المجتمع وقوامه ومؤسساته، وألقى بتأثيراته السلبية على استقرار الأفراد والمجتمع، وقاد إلى شعور فقدان الأمن على المستويات كافة، وأضعف من قدرة

المؤسسات الأكاديمية والاجتماعية على أداء وظائفها بفاعلية.

كما بيّنت الدراسة أن وجهات نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية – جامعة الاستقلال أنموذجاً– بوصفهم نخبة أكاديمية، تتسم بالتوافق حيال آثار الانقسام على المجتمع، بغض النظر عن متغيرات الدراسة كالجنس وسنوات الخبرة، فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مستوى وعي وإدراك جماعي لآثار الانقسام وتداعيته على الأمن الإنساني بشكل عام وليس فقط الأمن الاجتماعي، ما يعلي من شأن الحاجة الإماسة إلى جهود مخلصة في انتمائها للوطن والقضية للحد من آثاره الكارثية على الفلسطينيين كافه.

وعليه، فإن الدراسة تتبصر في اختيار الكلمات والمفاهيم المعبرة عن الألم والوجع الذي حل بالفلسطينيين جراء استمرار الانقسام، وتعلى من صوت الراغبين في تعزيز المصالحة الوطنية واستعادة الوحدة الوطنية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار ذلك مدخلاً وحيداً لا ثاني له يقود إلى تحقيق متطلبات الأمن الانساني للفلسطينيين ومنها الأمن الاجتاعي، وهذا ما يضمن تقدم المجتمع وتطوره على مختلف الاصعدة، سيما التعليم العالي، الذي مثل تاريخياً، ويمثلُ مستقبلاً رافعة أساسية لمستقبل الاجيال، لجعلهم قادرين على الصمود والشراكة في برنامج التحرر الوطني والخلاص من الاحتلال البغيض.

*** المراجع**

اولاً– المراجع العربية

محسن، صالح.(٢٠٢٢).القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ١٥٦.

الزعبي، علي.(٢٠١٨).محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره: دراسة استشرافية على عينة من طلبة جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٦٩، (٤٤)، ص ص ٢٣-٦٢.

ابراش، إبراهيم.(٢٠٠٩).جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، 20، (78)، ص ٢.

الجيزاني، خديجة.(٢٠١٤).الأمن الاجتماعي في ميزان العدل والاحسان، القاهره، دراسات في التعليم الجامعي، ٢٨، ص ١٦٤.

الجبور ،عبد الرحمن. (2020). تأثير الانقسام السياسي الداخلي على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، عدد 2، (1)، ص ص 1-18.

بني صالح، أروى.(٢٠٢١).أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الاردن، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة الاختصاصات، ٣٦، (٥)، ص ص ١-١٦.

خلف الله ، بهاء. (٢٠٢٣). تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، عدد١، (١)،

https://doi.org/10.56989/benkj.v1i1.536

دربداش، هددى.(٢٠٠٤).دور الجامعدات الفلسدطينية في تنمية النسق القيمي لدى الطلبة، القاهرة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ٧، ص ٣١٣.

رضوان، ممدوح.(٢٠١٩). متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، ٢٠، (١٥)، ص ص ٢٥-٥٥.

عبد الله، أحمد وجواد صفاء.(٢٠٢٢).الأمن الاجتماعي ومقوماته: دراسة نظرية تحليلية، العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، ٣، (٣٠)، ص ص ١-١٦.

عودة، ميس.(٢٠٢٠). الأمن الاجتماعي ودوره في الحد من ظاهرة المخدرات : قراءه رواية " لا تنسى الهدهد"، جامعة النجاح الوطنية، مجلة لغة الكلام، ١، (٦)، ص ص ٦٤-٧٧.

عمر ، سالم. (2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، جامعة سرت، كلية الاقتصاد، المجلة العلمية لكلية التربية، (4)، عدد 1، ص ص -327 208.

منصار، أيوب.(٢٠٢٣). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، ٣، مارس ٢٠٢٣، ص١٤٦.

نجيدة، حسام.(2023). الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، عدد 2، ص ص-39 1.

بني عودة، سامر.(٢٠١٧). تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية ٢٠٠٧-٢٠١٦، رسالة ماجستير، نابلس جامعة النجاح الوطنية، ص ٧٢.

جالد الله، آية.(٢٠١٩). الانقسام السياسي ٢٠٠٧: الظروف والتداعيات، (جامعة الخليل، رسالة ماجستير، فلسطين)، ص٣٥.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(٢٠١٤- ٢٠١٥).مركز الزيتونة للدراسات والاستسارات، ط١، بيروت، ص٢٨.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(٢٠١٦- ٢٠١٧).مركز الزيتونة للدراسات والاستسارات، ط١، بيروت، ص٢٨.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(٢٠١٨- ٢٠١٩).مركز الزيتونة للدراسات والاستسارات، ط١، بيروت، ص٣٠.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(٢٠٢٠- ٢٠٢١).مركز الزيتونة للدراسات والاستسارات، ط١، بيروت، ص٣٠.

التقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول " ICISS"عن مسئولية الحماية، كانون الأول، ص١٥، ٢٠٠١.

التقرير لجنة الأمن الإنساني (٢٠٠٣)، الأمن الإنساني الآن، ص ٤.

الجهاز المركز للاحصاء الفلسطيني، الاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الحصاد الاقتصاد الفلسطيني للعام ٢٠٢٤، والتنبؤات

الاقتصادية لعام ٢٠٢٥، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/٢٥
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=٥٩٠٣

تقريرالامم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/١٥
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-/development-goals

جامعة الاستقلال، تعريف الجامعة، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/١٩
https://alistiqlal.edu.ps/about-university

نظرية التماسك الاجتماعي، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/٢١
https://encyclopedia.pub/entry/٥٤٣٧٦

رحال ، عمر. (2024). تأثير الانقسامات والاستقطاب الاجتماعي في قدرة الشباب على التغيير، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية. ص ص 1-69.
https://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2024/reports/political-divisions-social-polarization-affect-young-%20peoples-ability-change.pdf

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، قاتون رقم ١١ الناظم لشأن التعليم العالي الفلسطيني، تعريف الجامعات، تاريخ التصفح ٢٠٢٥/٦/٢٠
https://www.mohe.pna.ps/moehe/ministerialsystemsandregulations

ثانياً– المراجع الاجنبية

Ambrosetti, David.(2008). Human Security as Political Resource,Securiyt Diahogue, 39 (4): p p 439-445.

Buzan,B,(1991). New pattems of global security in twenty -first century. International Affairs (Royal international Affairs 1994),67(3),431-451>

United nation (١٩٩٤) , development program,pp 22-23.

United Nations Development Programme. (May 2005) The Human Security Framework and National Human Development Reports. Retrieved May, 26, 2025, https://hdr.undp.org/system/files/documents/human-security.human security

Saleh, Alam (2010), Broadening the Concept Security, Identity and Societal Security.Geopoliticly. Vol.6.NO.4:pp228-241.